



دور حلف الناتو في أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية

The role of NATO in the security the cooperation council for the Arab state of the gulf (GCC)

د. مهدي داود سليمان - كلية دجلة الجامعة - قسم القانون

Mahdi Dawood Sulaiman

Dijla university – Department of Law

Mahdi.dalabaly@duc.edu.iq

الملخص :

تبحث الدراسة في طبيعة حلف شمال الأطلسي الناتو، ودوره في أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة . وتركز الدراسة على المحددات النابعة من البيئة الداخلية والإقليمية المؤثرة على دور الحلف، لاسيما الإرهاب المنتشر بالمنطقة، وارتداداته على الساحة الأوروبية والخليجية ، وكذا التوجهات الإيرانية في المنطقة . وركزت على أوجه التعاون المشترك من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون، والصعوبات والمعضلات التي تواجه دور الحلف في أمن دول مجلس التعاون .

Abstract

The study examines the nature of NATO and its role in the security of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries after the breakup of the Soviet Union and the end of the Cold War.

The study focuses on the determinants emanating from the internal and regional environment that affect the role of the alliance, especially the spread of terrorism in the region and its repercussions on the European and Gulf levels, as well as Iranian trends in the region. And focused on the aspects of joint cooperation through the Istanbul Cooperation Initiative, and the difficulties and dilemmas facing the role of the Alliance in the security of the GCC.



دور حلف الناتو في أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية

المقدمة

تعد الدراسات الدولية أمراً مهماً لا يمكن إهماله، لاسيما أنّ العالم يشهد تطوراً تقنياً وثورة بالاتصالات والمعلوماتية، آلت إلى توثيق أواصر الترابط بين أعضاء المجتمع الدولي، وأصبح الاعتماد المتبادل بين الدول له أهمية كبيرة في عالم مضطرب كثير المشكلات والمخاطر المحدقة به، لذا ليس من المستغرب تمنح الدول الأوروبية وحلف شمال الأطلسي الناتو الدول الخليجية أهمية خاصة في علاقاتها في مواجهة المشكلات والمخاطر المشتركة بينهما .

ولعل من نافلة القول الإشارة إلى عدم قدرة الدول مهما كانت قدراتها على العيش بمعزل عن بقية الدول الأخرى، فإنها لم تعد قادرة على التحصن داخل حدود تحجب عنها تأثيرات المحيط الدولي . إن هذا الأمر جاء بتأثير مدخلات تمثلت بمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي أفرزها عالمنا المعاصر، تلك المتغيرات والتحولات آلت إلى أن يصبح العالم كقرية صغيرة . فالحوار والتفاوض أصبح أحد أبرز سمات المجتمع الدولي، بسبب تشابك المصالح وتعقد الأزمات والمشكلات التي لا يمكن لأي طرف لوحده على إيجاد الحلول المناسبة لها من دون تعاون الأطراف الدولية الأخرى ، فالدول الأوروبية أشارت إلى عدم القدرة على إيجاد الحلول الناجعة لبعض مشكلاتهم، لاسيما تلك المشكلات التي مصدرها منطقة الشرق الأوسط إلا عن طريق التواصل مع الأطراف الأخرى والحوار المشترك .

وإذا كان التعاون والاعتماد المتبادل من الظواهر التي تتحكم بالعلاقات الدولية في الوقت الحاضر، فهناك دوافع تدفع التعاون الأوروبي الخليجي لاسيما في المحور الأمني، إلا أنّ هذا التعاون له محددات، كوابح وعقبات، تقف عائقاً في بعض الأحيان في طريق تطور علاقات التعاون المشترك.

فمنطقة الخليج العربي أصبحت واحدة من أكثر مناطق العالم تأزماً بسبب ما تختلّه من مكانة إستراتيجية ثابتة سواء من حيث موقعها الجغرافي الذي أعطاها أهمية عسكرية أم من حيث أهميتها الاقتصادية ؛ لأنها مصدر النفط المتذبذب والاحتياطي الأكبر في العالم، علاوة على كونها سوقاً تجارياً أو استهلاكية واسعة . فالقيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي تتبع أيضاً من متغيرات ذات أهمية على مستوى



التوظيف الاستراتيجي والعسكري لها، فالخليج العربي يتميز بصلاحية كبيرة في إنشاء القواعد البحرية ، استطاع أن يسيطر على طرق الملاحة البحرية الدولية ، وكذا فإن خلجانه تساعد على أداء وظيفة مهمة للسفن بما يسمح لها بالمرأوغة والاختفاء عند الضرورة . لذا فمنطقة الخليج العربي تعد واحدة من أدق مناطق العالم حساسية في التفاعلات الدولية ، فهي زيادة على ما ذكر آنفًا، فإنها تعد واحدة من أكثر المناطق والأقاليم التي تعاني فراغاً في القوة الذاتية والخل في ميزان القوى الإقليمية، لذا لجأت الدول الخليجية إلى الدخول في علاقات أمنية واستراتيجية مع عدد من القوى الكبرى، الأمر الذي سمحت لهذه القوى اللووج إلى المنطقة عبر بوابة الاتفاقيات الثنائية لتضمن أمن دول المنطقة، وتنشئ قواعد عسكرية وتسهيلات لوجستية لها، وحماية بحرية وتبادل المعلومات، وعلاقات تسليحية متعددة الأطراف مع القوى الكبرى لضمان ارتباط الخليج الدائم بالأمن العالمي .

لقد أدركت الدول الأوروبية ضرورة تعزيز وتيرة العلاقات الاستراتيجية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى الصعد كافة ، ومن بينها الأمنية والعسكرية، إذ إن التطورات والأحداث الدولية والإقليمية على مدى السنوات الماضية أكدت مصلحة الدول الأوروبية وحلف شمال الأطلسي الناتو في العمل بكل فاعلية في حل قضايا المنطقة، والمشاركة في إيجاد الحلول لمشكلاتها الأمنية.

مشكلة الدراسة و أهميتها

تثير مشكلة الدراسة ضمن إطار التساؤل الرئيس ما دور حلف الناتو في أمن دول مجلس التعاون الخليجي ومعرفة طبيعة هذا الدور، وبناءً على ذلك فإن هذه الدراسة ظلت تكتسب أهميتها بانها تحاول تفسير التغير الذي حصل في دور الحلف وتبيّن العلاقة بين وظيفة حلف الناتو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارشو، ومنطقة الخليج ومستويات الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على المنطقة .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسلط الضوء على إستراتيجية حلف شمال الأطلسي الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة تجاه منطقة دول الخليج العربية ، وطبيعة الدور الذي تمارسه في المنطقة، وأسباب ذلك . كما تهدف الدراسة من الناحية العملية إلى إنّها تشكل فرصة للمهتمين بشأن الخليج والناتو على الوصف التحليلي لاستراتيجية حلف الأطلسي في منطقة الخليج العربي .



الأسئلة البحثية

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

✓ ما طبيعة وإستراتيجية حلف الناتو؟ .

✓ ما المحددات المؤثرة في دور حلف الناتو في أمن دول مجلس التعاون

الخليج العربية؟ .

✓ ما مظاهر دور حلف الناتو في أمن دول مجلس التعاون الخليجيّة؟

حدود الدراسة

ستقتصر الدراسة على متابعة تطور دور حلف الناتو حيال أمن دول مجلس التعاون الخليجيّة بعد عام ٢٠٠٣، وبحدود منطقة دول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الستة (السعودية والكويت والإمارات العربيّة المتحدة والبحرين وقطر).

منهجية وتقسيم الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي والمنهج التاريخي في محاولة إثبات فرضية الدراسة، وتشمل الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وكما يلي :

✓ **المبحث الأول** : إستراتيجية حلف الناتو .

✓ **المبحث الثاني** : المحددات المؤثرة في دور حلف الناتو في أمن دول مجلس التعاون الخليجيّة .

✓ **المبحث الثالث** : مظاهر دور حلف الناتو في أمن دول مجلس التعاون الخليجيّة .



المبحث الأول

إستراتيجية حلف الناتو

يعدّ الأمن من أهم أولويّات الدول إذ تهتم الدول برسم سياساتها الأمنية، وتهيئة الظروف المناسبة للتكيّف مع متطلبات الأمن القوميّ، ولمواجهة الأزمات والتهديدات والظروف التي تعدها من تهديدات الأمن القوميّ.

بعد الدمار والتدهور الأمنيّ الذي ساد أغلب الدول الأوروبيّة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتراجع دور الأوروبيّ في السياسة الدوليّة بحيث أصبحت تابعاً لسياسات الولايات المتحدة الأميركيّة ، تلك السياسة التي تمحورت حول موضوع الأمن الدوليّ في ضوء الفراغ في القوّة على مستوى العالم، وغياب الإطار الدوليّ الذي ينظم العلاقات الدوليّة ، في مثل هذه الظروف الصعبة تم إنشاء حلف الناتو .

أولاً : إستراتيجية حلف الناتو خلال الحرب الباردة .

من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية، هو تقوية التحالف الاستراتيجيّ الأميركي الأوروبيّ الذي تعود جذوره إلى السياسات المشتركة السياسيّة والعسكريّة، النابعة من ميثاق بروكسيل المبرم في ١٧ آذار مارس ١٩٤٨ م، الموقع بين عدد من الدول الأوروبيّة ، ويهدف إلى مواجهة المد الشيوعيّ المتuaظم المدعوم من الاتحاد السوفيتيّ في أوروبا بأعقاب الحرب العالمية الثانية^(١) ، الأمر الذي تطور إلى توقيع معاهدة حلف الناتو .

تعد الأحلاف إحدى الوسائل لتحقيق التوازن ضمن إطار نظام القطبنة الثانية الذي كان سائداً بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية ١٩٩١م، فضمن إطار هذا النظام، وال Herb الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركيّة والمعسكر الشرقيّ بقيادة الاتحاد السوفيتيّ ، تشكّل حلف الناتو في ٤ تيسان أبريل ١٩٤٩م، للحفاظ على أمن القارة الأوروبيّة تجاه النشاط السوفيتيّ، ولتحقيق التوازن العسكريّ بينهما . فالحلف يعد من أبرز معالم الحرب الباردة وأحدى أدوات الاستراتيجية الغربية في احتواء النشاط السوفيتيّ، وتقويض بؤر انتشار الأفكار الشيوعيّة والاشتراكية، ومنعه من النفاذ إلى المجال الحيويّ الغربيّ غرب أوروبا . لذا فإنّ حلف الناتو يعد حلفاً أوروبياً محدوداً بالساحة الأوروبيّة، حسب ما جاء في معاهدة الحلف لسنة ١٩٤٩م، إذ أشارت المادة الخامسة من المعاهدة إلى أنّ أي



عدوان يقع على أي دولة من دول الحلف يعد عدواً على بقية دول الحلف، يحتم على الجميع مساعدة تلك الدولة لرد العدوان⁽ⁱⁱ⁾.

لقد ظل حلف الناتو منذ تأسيسه محافظاً على وظيفة الحلف الدفاعية عن أوروبا طيلة مدة الحرب الباردة المنتهية في عام ١٩٩١م، ولم يبرز له أي نشاط أو اهتمام بالشرق الأوسط وبضمنه دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم مما تتميز به هذه المنطقة من موقع استراتيجي، وما تمتلكه من موارد طبيعية من نفط وغاز، وتحيط بها تداعيات أمنية تؤثر بالنتيجة على منطقة حلف الناتو المحددة له بموجب ميثاق الحلف.

ثانياً : إستراتيجية حلف الناتو بعد مرحلة الحرب الباردة

حدث في نهاية عقد ثمانينيات القرن العشرين انقلاب وتصدع في النظام الدولي الذي كان سائداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ انتقل النظام الدولي من مرحلة الحرب الباردة والصراع إلى مرحلة الوفاق والتعاون، لاسيما عندما انتهى المعسكر الشرقي بسقوط جدار برلين في ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩م، وتفكك الاتحاد السوفيتي في ١٦ آب ١٩٩١م، الذي تم بموجبه إعلان انتهاء الحرب الباردة ونظام القطبنة الثانية⁽ⁱⁱⁱ⁾، وبذلك أصبح حلف الناتو يواجه منعطفاً تاريخياً في مسيرته تطلب منه التكيف مع المتغيرات الجديدة، بعدما كان من المتوقع أن يحل الحلف نفسه في أعقاب غياب الخطر السوفيتي الذي أسس لمقاومة هذا الخطر، فزوال هذا الخطر أجبر الحلف اتخاذ إجراء لتبرير استمرار وجوده.

وفي ظل حاجة حلف الناتو المتزايدة والمتنامية لتبرير استمرار وجوده في ظل التوقعات المستهدفة لنظام عالمي جديد، والسلام الذي كان من المتوقع أن يسود بعد تفكك الاتحاد السوفيتي^(iv). وعلى هذا الأساس أعاد حلف الناتو الدول الأوروبية النظر في توجهاتها المشتركة حيال الأوضاع الجديدة في أوروبا والعالم ككل^(v)، لذا أُعيد تأسيس الناتو الجديد بعد قمته المنعقد في نهاية حزيران ١٩٩٠م.

لقد تغيرت المفاهيم والاستراتيجيات والتقاليد الأمنية للحلف، فقد تحولت من مفاهيم عسكرية بحتة، موجهة في مقاومة المد الشيوعي وحماية الأراضي الأوروبية من الاختراق السوفيتي إلى مفاهيم وقضايا أمنية داخل وخارج أوروبا، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط ، جلها يتعلق بقضايا الأمن الإنساني المعاصر مثل محاربة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية وإدارة الأزمات، ومحاولة مد النفوذ الأوروبي خارج الساحة الأوروبية ، والعمل على حل الخلافات



داخل الحلف والحيلولة دون سعي أوروبا إلى بناء جيش أوروبي واعتماد سياسة دفاعية أوروبية مشتركة مستقلة عن سياسة الحلف والولايات المتحدة الأمريكية^(vi)، فبعد انتهاء الحرب الباردة جرى توسيع الحلف ليشمل دولًا كانت منضوية تحت حلف وارسو، كبولندا وال مجر والتشيك، أصبحوا أعضاء في منظمة حلف الناتو^(vii). وتحول الحلف من حلف عسكري غربي إلى قوة عسكرية سياسية عالمية، مهمتها تحقيق هيمنة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد. فاستراتيجية الحلف الجديدة جاءت لرأب الصدع والخلافات داخل دول الحلف والحيلولة دون سعي أوروبا لاعتماد سياسة دفاعية أوروبية مشتركة مستقلة عن حلف الناتو الأمر الذي أكدته قمة بروكسل الأوروبية عام ٢٠٠٣م، التي أنسأت وكاله أوروبية للتسليح، وإنشاء قوة رد سريع وتشكيل قيادة عسكرية لتنفيذ عمليات للاتحاد الأوروبي^(viii) ، من دون اللجوء لحلف الناتو لاسيما أنّ أوروبا قامت بعمليات عسكرية منفردة عن الحلف في بعض المناطق مثل الكونغو^(ix) . فهذا التحول في استراتيجيات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وفق النظام الدولي الجديد، جاء أيضاً في ضوء مجموعة من العوامل منها طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها دول الحلف، الأمر الذي أدى تغيراً وتحديداً للمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي أقرّه رؤساء حكومات الناتو^(x) .

أصدر حلف الناتو وثيقة المفهوم الاستراتيجي للحلف في عام ٢٠١٠م، التي تعدّ مراجعة وتحديداً للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الحلف، واستكمالاً للميثاق المنشئ لحلف الناتو الصادر في أربعينيات القرن الماضي . هذا التقرير أولى اهتماماً كبيراً للتهديدات الأمن البحرية وتأمين الممرات البحرية الحيوية الذي يدخل الخليج العربي في مقدمة هذه الممرات، ومع هذا التحول في طبيعة الحلف استناداً إلى التغييرات في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها دول الحلف، إذ حدد المفهوم الاستراتيجي للحلف الذي أقرّه مؤتمر رؤساء حكومات الناتو، ضرورة الحوار والتعاون والمحافظة على القدرة الدفاعية، وتأسساً على ذلك بدأ الحلف بتأسيس شراكات إستراتيجية منها مبادرة إسطنبول عام ٢٠١٤ .

لم يعد الناتو محدوداً بأراضي أعضائه بعد التغييرات التي حدثت في البيئة الأمنية العالمية بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، فقد ظهرت بيئه أمنية أفرزت تهديدات عديدة أبرزها الإرهاب الدولي، والهجرة غير الشرعية من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا باتجاه أوروبا، وسعى إيران لتطوير



قدراتها النووية والصاروخية، لاسيما تطويرها لصواريخ بعيدة المدى التي تعد العنصر الأكثر خطورة حال تمكناها من تطوير سلاح نووي ، إذ يكون لديها وسائل إيصال ذلك السلاح الأمر يمثل تهديداً للمنطقة ولدول الحلف . فالحلف معني بهذه الأمور كجزء من تفاعله في بيئة أمنية متغيرة أوجدت تهديدات ليس بالضرورة أن تكون مباشرة لدوله ، وإنما ترتبط بتحديات مشتركة لدى شركاء الحلف^(x) .

إنَّ التغيير في إستراتيجية حلف الناتو جاء بعد قمة روما لرؤساء الحلف وقادته التي تبنت سياسة جديدة في مقدمتها التدخل في الأزمات، لاسيما أزمات منطقة جنوب وشرق المتوسط . وبالرغم من أنَّ معااهدة حلف شمال الأطلسي الناتو في مادتها السادسة قد حددت الدفاع عن أراضي الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية ، لذا أصدر الحلف مفهومين استراتيجيين يعالجان التوجهات الجديدة للحلف وتوسيعه خارج مجاله الحيوي هما : المفهوم الاستراتيجي الأول في عام ١٩٩٩م، الذي حدد مهام الحلف الجديدة بأن يبقى على أبهة الاستعداد للمساهمة في مختلف العمليات العسكرية، اللوجستية وإدارة الأزمات، وذلك في ضوء إطار الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وضمن إطار مهام الحلف في عمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي ومختلف الأنشطة الإنسانية . والآخر المفهوم الاستراتيجي الثاني ٢٠١٠م، الذي حدد البيئة الأمنية التي لم تعد تقتصر على أراضي دول حلف الناتو، وإنما أضيفت لها مسؤوليات منها تأمين إمدادات الطاقة، وإشراك قوات الناتو في بعض المهام الدولية خارج المنطقة الأوروبية^(xi) .

من أبرز أهداف إستراتيجية حلف شمال الأطلسي الناتو الجديدة هي تعزيز الاستقرار العالمي، وبناء شراكة إستراتيجية وسياسية وأمنية مع الدول والتجمعات الأقليمية لاسيما منطقة الخليج العربي خصوصاً والشرق الأوسط عموماً، وبناء علاقات تعاونية وتنسيق في مجال المعلومات والأمن العسكري ، وتطوير العقيدة العسكرية للحلف في ضوء التحديات الأمنية الجديدة .

فضمن إطار تطوير عقيدة حلف الناتو الدفاعية من الردع إلى الدفاع عن المصالح الغربية أينما وجدت، الأمر الذي تطلب ايجاد مناطق عمل جديدة وابحاج تشكيلات ذات فاعلية كبيرة حجماً ونوعاً، خفيفة التسلیح، سريعة الحركة، مما يمكنها من تنفيذ المهام العسكرية لاسيما المهام التدريبية أو التدخل في موقع الأزمات ، وعمليات حفظ السلام . لذا فإنَّ هناك ضرورة قصوى في تطوير العلاقات مع دول منطقة الشرق الأوسط وبضمنها دول الخليج العربي، لأنَّ الأمر يتعلق بالتحديات التي



تعقد أوروبا بأنها تؤثر ليس على القوى الأقليمية فحسب بل على الدول الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي العربية^(xii). فاهتمامات حلف الناتو بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي جاءت بعد زيادة التهديدات الإرهابية المباشرة للتجارة العالمية، ولمصالح الدول الغربية، وللحفاظ على أمن الطاقة والممرات الاستراتيجية، ورغبة الحلف إلى القيام دور سياسي وعسكري خارج حدود منطقته الاستراتيجية . فالحلف اضطر للتوسيع جغرافياً، ومد نفوذه خارج حدود أعضاء الحلف وفقاً لطبيعة القضايا التي تبنّاها، فأطلق عدة مبادرات اتجاه دول حيط الناتو مثل مبادرة الحوار المتوسطي، لضمان تعاون دول حوض البحر المتوسط في قضايا الأمن الناعم المتجسدة في وقف الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا مثلاً، ولكن بقي هذا الحوار بدون مضمون حقيقي، إذ اكتفى الحلف بعد عقد دورات تدريبية لأفراد من دول الجوار المتوسطي فقط .

وعلى الرغم من كون منطقة الخليج العربي تعدّ من أهم المناطق الاستراتيجية التي تحتم على حلف شمال الأطلسي الناتو ممارسة نشاطه الجديد فيها ، نظراً لتعدد وتشابك المصالح بين الحلف والمنطقة ، وكذا ارتباط بعض هذه التهديدات بالمنطقة، بقيت منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعيدة عن الاهتمامات الاستراتيجية لحلف الناتو وخارج الحسابات المباشرة لاستراتيجيته ، فلم تشكل هذه المنطقة الاهتمام الرئيس للحلف في بداية تأسيسه إلى انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠ كما أشرنا آنفًا^(xiii) . فقد تضمنت إستراتيجية الحلف ثلاثة اتجاهات أبرزها بناء الشراكات الأمنية مع دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي تهدف إلى ربطها باستراتيجية الحلف الجديدة، وتوسيع أدوار الحلف في قضايا المنطقة، وزيادة الوجود العسكري لأعضاء حلف الناتو في المنطقة . ويكمّن دور الحلف في الخليج العربي ببناء شراكات في إطار مبادرة إسطنبول لعام ٢٠٠٤^(xiv) .



المبحث الثاني

المحددات المؤثرة في دور حلف الناتو

في أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية

تؤثّر مجموعة من المحددات سواء كانت نابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية، بشكل أو بآخر في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن ثم تحدّ من طبيعة دور حلف الناتو في الأمن الخليجي، وفي أدناه أبرز هذه المحددات :

التركيبة السكانية والمذهبية والهوية الطائفية .

تعدّ أزمة الهوية الوطنية أو القومية إحدى الأزمات الأساسية التي تعاني منها الدول لاسيما حديثة الاستقلال^(xv) . فالطائفية السياسية برزت في المجتمع العربي بشكل واضح، ليس في العراق فحسب بل على مستوى المنطقة بعد احتلال الأمريكي العراق عام ٢٠٠٣ . فهي ظاهرة تمتّلت بصعود الهويات الإثنية والعرقية، ولجوئها إلى العنف، إذ ظهرت جماعات مسلحة ذات طبيعة مذهبية دينية تتصرف فوق القانون، وتفرض إرادتها بالقوة والعنف من دون رادع قانوني ، ومن دون أي اعتبار للحكومة^(xvi) . فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تواجه قضايا وتحديات أمنية كبيرة أثرت على الاستقرار الداخلي بفعل إذكاء التوتر الطائفي بين السنة والشيعة ، ويتصل أيضاً بمظاهر العنف في البحرين والعراق واليمن، بالإضافة إلى خطر المتطرفين الداعمين لـ القاعدة وداعش^(xvii) .

للنظام الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ م ، دور مهم في دعم الطائفة الشيعية في منطقة الشرق الأوسط، وتشكيل تنظيمات سياسية ومنظّمات جماهيرية تؤمن بمفاهيم بالثورة الإسلامية وولاية الفقيه ، واستثمار التركيبة المذهبية والطائفة الشيعية وتحريكيها ، لغرض فرض الهيمنة وتصدير مفاهيم الثورة إلى منطقة الخليج العربي . فالأمر يعد أحد أبرز أوراق الضغط السياسي في يد السلطة الإيرانية ضد دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي العربية^(xviii) .



إيران وطموحاتها الإقليمية :

لدول مجلس التعاون أهمية كبيرة في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي الناتو والدول الغربية، (فطبقاً لتقارير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بأنّ إمدادات النفط عبر مضيق هرمز تشكل ٤٠% من إجمالي النفط المتداول عالمياً، وإن ٩٠% من صادرات نفط دول الخليج، حوالي ٥٥% من حجم تجارة المنطقة مع العالم ، تمر عبر مضيق هرمز في الخليج العربي^(xix)). كما أنّ للأمن الإقليمي الخليجي دوراً أساسياً في سياسات واستراتيجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لذلك تسعى هذه الدول لبناء علاقات داخلية وخارجية باتجاهات مختلفة، تدخل ضمن إطار مواجهة تنامي قدرات إقليمية لاسيما الإيرانية منها، المتنافسة على النفوذ والسيطرة في منطقة الخليج العربي، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ م، وخروجها كقوة من معادلة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

يسعى حلف الناتو لملء فراغ القوة في المنطقة ، بعد أدركه بغياب الدول العربية عن ترتيبات الأمن الإقليمي في الخليج العربي، الأمر الذي اتاح لإيران الاستفادة من هذا الوضع المتهالك، فمنذ حرب الخليج واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ م، تعيش دول الخليج العربي حالة من عدم الاستقرار الأمني وبال مقابل ازدياد قوة إيران وقدراتها العسكرية ، مما دفع الدول الخليجية إلى اللجوء والتقيش عن قوى خارجية لإحداث حالة من التوازن في ميزان القوى الإقليمي الذي بات يميل لصالح إيران، وما يشكل هذا الأمر تهديداً حقيقياً لأمن دول الخليج ، الأمر الذي ساعد باندفاع دول مجلس التعاون وزيادة الروابط بينها وحلف الناتو والمطالبة بتطويرها^(xx).

تتظر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى سعي إيران لامتلاك القدرات النووية والسلاح النوويّ بأنه تهديد مباشر للأمن القومي الخليجي، الأمر الذي أدى إلى الاعتقاد بضرورة اعتماد هذه الدول على الوجود الغربي ، والعمل على تطوير قدراتها الذاتية لاسيما العسكرية بالاعتماد على القوى الغربية سواء كان على مستوى الدول أو حلف شمال الأطلسي الناتو كقوة عسكرية وسياسية دولية^(xxi).

ترى الحكومة الإيرانية في مواجهتها للتهديدات الأمريكية لاسيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الانفاق النوويّ ، بأن إغلاق مضيق هرمز إجراء استباقي ، قد تلّجأ إليه ، لكي تمنع أي هجوم أمريكي إسرائيلي لتدمير المنشآت النووية الإيرانية ، هذا ما أشار إليه المرشد الأعلى خامنئي بقوله ((إيران لن تكون البادئة في الحرب ، إلا إذا أقدمت أمريكا على معاقبة إيران أو مهاجمتها ، فعندئذ ستواجه عمليات شحن الطاقة في المنطقة إلى خطر حقيقي))^(xxii). وبذات التصور أشار الجنرال حسن فيروزی رئيس اركان حرب القوات الإيرانية ((بأنّ القوات الإيرانية، وضعت الخطط وأنهت كافة الاستحضارات الخاصة بإغلاق مضيق هرمز ، ويحتاج



تفيدتها موافقة المرشد الأعلى خامنئي^(xxiii)، لهذا فإن إغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة ونقل النفط ، يعد من أبرز المخاوف المرتبطة بأمن الطاقة العالمية التي يسعى حلف الناتو تحقيقها .

لم تقف الحكومة الإيرانية ومنذ قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩م، بالعمل على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ، وبناء قواتها ومكانتها العسكرية ، واستمرت بالاتجاه نفسه بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية في يوليو ٢٠١٥م، بالعمل الذي عدته إيران تعزيزاً لنفوذها الإقليميّ لاسيما تجاه دول مجلس التعاون^(xxiv)، مما يؤكد المخاوف التي أثارتها دول المجلس قبيل توقيع ذلك الاتفاق من أنه سوف يطلق يد إيران للمزيد من الهيمنة الإقليمية^(xxv)، الأمر الذي زاد حدة التوتر في المنطقة ، وقلق ومخاوف دول الخليج العربي^(xxvi) .

تقوم إيران وتستمر بنهجها المدافع عن الشيعة في دول المنطقة ، لاسيما في البحرين والكويت والمنطقة الشرقية في السعودية، لاستقطابهم من خلال الدعم الإعلامي والمادي والمطالبة بحقوقهم، وإنشاء حسبيّات ومراكيز ثقافية ، وعبر النسق المتصاعد في تصريحات لبعض قادة إيران^(xxvii) .

أما المعطلة الكبرى التي تؤثر على أمن دول مجلس التعاون الخليجيّ فهو طموحات إيران بالحصول على السلاح النووي، والبرنامج الصاروخيّ الذي حظي بالاهتمام الكبير في مناقشات الشراكة بين دول مجلس التعاون وحلف الناتو، إذ إن التهديدات الإيرانية بضرب دول الخليج العربي ستكون المحطة الأولى في الرد الإيراني في حالة قيام ضربة أميركية أو إسرائيلية لإيران .

ومن هنا يتضح أن استمرار وتأجيج الصراع في منطقة الخليج العربي، يقوم على أساس طائفية ودينية تؤدي بالنتيجة إبقاء حالة عدم الاستقرار في المحيط الجيو استراتيجيّ لدول مجلس التعاون، والاستفادة من الخلل بتوازن القوى الإقليمية لصالح إيران، وكذلك تعدّ تعاظم وتيرة التسلح التقليديّ، وبناء ترسانة الصواريخ ، أدى إلى تكريس حالة من الصراع وعدم الاستقرار الذي يؤدي بالنتيجة إلى تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجيّ . فإيران ترى أن منطقة الخليج العربي هي الحلقة الأضعف التي يمكن التأثير عليها، وكذلك التأثير على المصالح الغربية عبر بوابة التهديد بإغلاق مضيق هرمز^(xxviii) .

التطرف والإرهاب وارتدادات الأوضاع الأمنية في المنطقة على أوروبا والخليج.

التطرف بمعناه البسيط هو المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية أو الفكرية ، ويعدّ أسلوباً مدمرةً للفرد وللجماعة . فهو ((مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تتجاوز المتفق عليه سياسياً واجتماعياً ودينياً))^(xxix)، وهذا التعريف ينصرف إلى الأفكار وحدها دون الممارسة وعدم ربط السلوك بالممارسة . وهو عكس ما تطرق إليه باحثون آخرون بربط التطرف بالعنف، بمعنى



اللجوء إلى العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف المتطرفة . لهذا فهناك تعريف يشير إلى أنه ((العملية التي يتم بموجبها تبني فرد أو جماعة معينة معتقدات متطرفة أو سلوك عنيف ومحاولة فرضه على باقي المجتمع من خلال استخدام العنف))^(xxx) . وللتطرف أشكال وأنماط أبرزها التطرف الدينيّ الذي يتمثل بأفكار الجماعات الدينية والسلفية والمذهبية التي ترفض الانخراط بالعمل السياسي ، وغالباً تلّجأ إلى العنف لتحقيق أهدافها.

تعاني معظم الدول العربية من أزمات سياسية وفكريّة واجتماعية ودينية تتسبّب بزيادة التطرف والعنف ، ومن ثمَّ انقسام الدول والمجتمعات العربية إلى كيانات طائفية ومذهبية وعرقية ومناطقية عدّة ، تهدّد بتفكّك وتشرذم المنطقة إلى دوّيلات وكيانات . والتطرف في المنطقة ليس تطرفاً دينياً فحسب ، وإن كان هو الأبرز ، لكن هناك التطرف السياسي والثقافي والاجتماعي والتطرف القومي ؛ لذلك نجد أن التطرف والتشدد ينתרسان في المجتمعات التي تزداد فيها مظاهر التخلف والجهل والأزمات . هذا الأمر أدى بالنتيجة تنامي الوعي والإدراك الأوروبي وحلف الناتو للتطورات الواقعة في الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط تبعاً لارتدادات الأممية على القارة الأوروبيّة ، التي تتجلى بوضوح بتدفق اللاجئين من مناطق النزاع في الشرق الأوسط نحو أوروبا ، ووقوع العديد من الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبيّة^(xxxi) .

لقد بدأت عوامل التوتر والصراع وارتدادات التطرف وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما المناطق المتاخمة لحدود بعض دول الناتو بالتزايد ، إذ أسهمت في زيادة وانتشار الإرهاب ، وتهديد أمن الطاقة ، وانتشار صواريخ بعيدة المدى لدى بعض الدول المناهضة للغرب ، والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا^(xxxii) .

للإرهاب في الشرق الأوسط محطّات مختلفة أبرزها التي بدأت ١٩٧٩ م ، بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران ، الذي دشن عصر الراديكالية الإسلامية الشيعية ، إذ أصبحت الثورة الإسلامية مصدرًا إلهام للحركات الإسلامية الشيعية والسنوية على حد سواء ، وهجمات ١١ سبتمبر أيلول ٢٠٠١ ، التي شكلت ذروة التقدّم في الإرهاب ، إذ أعقبتها إطلاق أكبر حملة لمكافحة الإرهاب في التاريخ ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركة حلف الناتو وعدد من الدول الأخرى ضد أفغانستان ، أعقبها غزو العراق عام ٢٠٠٣ م^(xxxiii) .

فالقاعدة وداعش من أبرز المنظمات الإرهابية إذ تعدّ القاعدة منظمة غير سياسية جهادية تأسست في عقد التسعينيات ، تؤمن بنوعين من الجهاد، جهاد الفتح وجهاد الدفع ، والأخير يصبح فرض عين على كل مسلم إذا تعرض إقليم من أقاليم الإسلام للعدوان والغزو^(xxxiv) . وأسست هذه المنظمة فروعاً لها في العراق وسوريا واليمن والجزيرة العربية وغيرها من الدول . وبذلك تكون منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي أحد الأهداف الرئيسية لهذا التنظيم لزعزعة الأمن



والاستقرار فيه، لاسيما بعد إعلان تأسيس ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وإسقاط عدد من المدن العراقية وال السورية الكبرى بيده كالموصل، التي تحررت أخيراً في عمليات انطلقت في تشرين الثاني أكتوبر ٢٠١٦ تحت اسم "قادمون يا نينوى".

يعد الجانب الاقتصادي الحجر الأساس في أهمية الخليج العربي بالنسبة للناتو، وتشكل إمدادات النفط وتأمين الملاحة البحرية أهمية كبيرة بالنسبة لأمن الطاقة كما أشرنا آنفاً، فالمفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو الذي أبرمه قمة الحلف ، يشير إلى احتمالية تعرض مصادر الطاقة وخطوط الإمدادات النفطية للخطر والهجمات الإرهابية ، الأمر الذي يجب قيام الحلف بإجراء تحالفات أمنية واستراتيجية مع دول المنطقة، وإلى جانب ذلك العمل على مكافحة الجماعات الإرهابية ، ومنع حصولهم على أسلحة الدمار الشامل ؛ الأمر الذي حد بالحلف على العمل لتعديل ميزان القوى وملء الفراغ الأمني في المنطقة ، ومنع إيران من الاستفادة من الخلل الأمني في المنطقة، لاسيما أن هناك حالة من الغياب العربي عن الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي^(xxxv).

رؤيه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو حول الحرب على الإرهاب تشير إلى مكافحته تهم الجميع وهي لا ترتبط بدين أو مذهب أو بلد معين، جاء ذلك بعد تعرض بعض الدول الأوروبية لهجمات إرهابية مثل باريس وبروكسل وبرلين^(xxxvi) . كما تتوافق رؤيه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحلف الناتو في مسائل عده منها : بروز بيئة أمنية أفرزت تهديدات عديدة مشتركة بين الطرفين أبرزها الإرهاب الدولي، وقضية منع انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصاروخية ذات المديات البعيدة التي تعد العنصر الأكثر خطورة بالنسبة لأوروبا في حالة التمكن من تطوير سلاح نووي يمكن إيصال ذلك السلاح إلى المناطق المطلوبة ، مما يمثل تهديداً للمنطقة ولدول الحلف، وكذا قضايا مكافحة الإرهاب والتطرف وقضايا سياسات الطاقة . لذا فالحلف والدول الخليجية معنية بهذه البيئة الأمنية المتغيرة التي أوجدت تهديدات مباشرة وغير مباشرة لأراضي دول الحلف والخليج على حد سواء . فدول الخليج العربية تنظر إلى أوروبا وحلف الناتو كعامل من عوامل تحقيق التوازن والأمن في المنطقة وليس بديلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما قوة مضافة إليها^(xxxvii) .

المبحث الثالث

مظاهر دور حلف الناتو في أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربية



أولت وثيقة المفهوم الاستراتيجي للحلف الجديدة الصادرة عن قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في لشبونة ١٩ - ٢٠ يونيو ٢٠١٠م، اهتماماً غير مسبوق لتهديدات الأمن البحري، وتأمين الممرات البحرية الحيوية التي تمثل شريان نقل الطاقة الرئيس إلى الدول الأوروبية ، ويدخل الخليج العربي في مقدمة هذه الممرات الاستراتيجية المهمة بالنسبة للأمن القومي الأوروبي . لذا بدأ الحلف بتأسيس شراكات إستراتيجية مع دول المنطقة،مبادرة الشرق أوسطية ومبادرة إسطنبول عام ٢٠١٤ الموجهة لدول الخليج العربية .

وعلى وفق المنهج المعياري في مجال العلاقات الدولية، فإن الدول الأوروبية وحلف الناتو، ترغب بتطوير العلاقات مع الدول الإقليمية على أساس المصالح والمنافع المتبادلة، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بالتحديات التي يعتقد بها الحلف ودول الاتحاد الأوروبي على حد سواء، بأنها تؤثر ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل على الدول الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي (xxxviii) .

اهتم حلف شمال الأطلسي الناتو والاتحاد الأوروبي بقضايا مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الأصعدة كافة لاسيما الأمنية منها، والتهديدات التي تواجهها من بعض الدول الإقليمية، ويرجع ذلك إلى إدراك الحلف بأنه لا يمكن تجاهل التحديات الأمنية والسياسية في هذه المنطقة الحيوية . فتتامي الوعي والإدراك الأوروبي وحلف الناتو لتطورات الأوضاع في الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط ، يشير إلى أن لهذه التطورات تبعات وارتدادات أمنية على القارة الأوروبية، التي تجلّت بوضوح بتدفق اللاجئين من مناطق النزاع في الشرق الأوسط نحو أوروبا، ووقوع العديد من الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية (xxxix) ، فالإوضاع المضطربة في هذه المنطقة تؤثر سلباً في الأمن القومي للدول الأوروبية، فأمن المنطقة يعُد من أمن أوروبا، وحمايته هدفاً مشتركاً لدول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي على حد سواء .

ازدادت أهمية منطقة الخليج العربي في إستراتيجية الحلف بعد عام ١٩٩١م، بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، الخصم الاستراتيجي للحلف، إذ ربط الحلف التهديدات الموجهة لأوروبا والمنطقة، مشيراً إلى أن الإرهاب مصدره الأساس منطقة الشرق الأوسط، فالتداعيات الأمنية والسياسية في المنطقة تعدّ من العوامل التي أسهمت بتحويل حلف الناتو من حلف دفاعي إلى قوة عسكرية لها صلاحيات بالتدخل في النزاعات الإقليمية، دون التقييد بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وباختصاص المنظمات الدولية، فالحلف أدرك بشكل واضح بوجود مهددات للأمن القومي لدول الحلف نابعة من هذه المنطقة، وبحكم المصالح المشتركة بين الحلف ودول مجلس التعاون يجب بناء علاقات وتحالفات مشتركة بينهما (x) .



فتتعاون الحلف الأمني مع دول مجلس التعاون له أبعاد ومكاسب إيجابية لها، مثل الدفاع المشتركة عن المنطقة ضد أيه اعداءات محتملة، ويكون عامل ردع للأطراف الإقليمية، لاسيما إيران التي تهدد دول الخليج العربي، إلا أن هذا الأمر لا يخلو من سلبيات منها ترسيخ الوجود العسكري للحلف في المنطقة، عبر بوابة بناء قواعد عسكرية جديدة للناتو، ومن ثم قد يتغير معارضه بعض القطاعات الشعبية التي تفسر الوجود العسكري احتلاً لأراضيها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة^(xlii).

توافق رؤى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحلف الناتو في مسائل عديدة منها بروز بيئة أمنية مضطربة، أفرزت تهديدات مشتركة لدول الخليج، وتهديدات مباشرة ومستقبلية لأراضي الحلف ، الأمر الذي يجب إجراء مجموعة من الاتفاقيات والتدابير الأمنية المشتركة مع دول المنطقة لاسيما دول الخليج العربي^(xliii). فلهذا فحلف الناتو معنى بهذه البيئة الأمنية المتغيرة والمضطربة، وإيجاد علاقات تعاونية مع دول مجلس التعاون، لاسيما في التصدي لظاهرة الإرهاب، والحوار معها لبناء رؤى مشتركة مستقبلية لأمن دول الخليج العربية^(xliiii) ، كما أن دول مجلس التعاون أدركت بأنّ الأمن الشامل له أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية، لذا سعت لإيجاد علاقات أمنية متميزة وتطويرها مع حلف شمال الأطلسي الناتو. إن إستراتيجية حلف شمال الأطلسي الناتو تهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن العالمي ، وبناء شراكات إستراتيجية وسياسية وأمنية، والتسيق وتبادل المعلومات في مجال الأمني والعسكري ، وتطوير عقيدة الحلف بما يتلاءم في تحدياتها بالتعامل مع التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجه الحلف. كما أن تقديرات الحلف تشير إلى أن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤدي بالنتيجة إلى ارتدادات تؤثر بالنتيجة على الأمن القومي الأوروبي . وبالرغم من ذلك فأمن المنطقة لايزال يواجه العديد من المحدّدات والمشكلات المركبة، أبرزها شعور الجميع بهاجس الأمن المتهاك، وعدم الاتفاق على رؤية محددة للأمن والتعاون سواء كان على مستوى دول الحلف أو دول مجلس التعاون من جانب، ومن جانب آخر كيفية تحقيق الموازنة بين العناصر الوطنية والإقليمية والدولية في المعادلة الأمنية المشتركة .

أولاً : مبادرة إسطنبول للتعاون صيغة التعاون المشترك

تعد مبادرة إسطنبول شراكة إستراتيجية بين حلف شمال الأطلسي الناتو ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مستندة إلى رغبة الطرفين في تأمين مصالحها المشتركة، وبما يتلاءم وتطورات النظام الدولي الجديد، والفاعلات الإقليمية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وما



أفرزته من تداعيات وتغيرات جوهريّة على المستوى الخليجي والإقليمي والدولي. وبتلخّص دور الناتو في منطقة دول مجلس التعاون في نظرة الطرفين إلى أهمية بعضهما بالنسبة للأخر؛ لأنّهما يشكّلان جزءاً من المنظومة الأمنية الدوليّة الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، وتطور التعاون في المجالات الأمنية المشتركة ونتائجها في تدعيم العلاقات المشركة لاسيما في المجال الأمني والاقتصادي بين المجموعة الأوروبيّة ومجلس التعاون الخليجي^(xliiv). فانضمام كل من الكويت وقطر والإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين إلى مبادرة إسطنبول، أعطى للحلف دوراً أكبر في أمن المنطقة، إلا أنّه يعد دوراً ثانويّاً ومسانداً لدور الولايات المتحدة الأمريكية وليس بديلاً عنها.

ومن أجل قيام التعاون في المجال العسكري والأمني وتعزيز المشاورات مع دول منطقة الشرق الأوسط، سواء كانت بشكل جماعي أو منفرد، فقد قررت قمة براغ في عام ٢٠٠٢ م، توسيع الأبعاد السياسيّة والأمنيّة والعملية للحوار مع دول منطقة الشرق الأوسط، التي كان حصيلتها إعلان مبادرة إسطنبول للتعاون في اجتماع قمة الحلف الذي في إسطنبول في ٢٨ يونيو حزيران ٢٠٠٤، حيث قرّر قادة حلف شمال الأطلسي الناتو رفع الحوار المتوسطي للتحالف إلى شراكة، وإطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط، ابتدأت بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. فالتعاون وفق هذه المبادرة هدفه الأساس بناء الثقة وتعزيز الاستقرار والتعاون الأمني مع دول المنطقة، عبر الاستشارات المتخصصة التي ستقدم لدول الخليج العربي في مجال الإصلاح العسكري، كما تسعى إلى التعاون العملي في مجالات مختلفة لاسيما في المجال الأمني مع دول مجلس التعاون كمرحلة أولى، تليها بعض دول المنطقة، إذ إنّ المبادرة مفتوحة أمام جميع دول المنطقة التي توافق على مضمونها، وأهدافها. ويقرّ حلف الناتو بأن التعامل مع التهديدات الجديدة في المنطقة المعقدة، لا يمكن لأي دولة أن تتصدى لهذه التهديدات، وإنما يتطلب تعاوناً دولياً واسعاً وجهداً جماعياً. فمبادرة إسطنبول للتعاون، تعد الإطار العملي التعاوني الذي رفع العلاقات بينهما من مستوى الحوار إلى مستوى الشراكة الفعلية، ومن الجدير بالذكر أنَّ كلاً من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربيّة المتّحدة وافقت عليها، ولم تتوافق عليها السعودية وعمان لحد الآن.

يرى حلف الناتو مبادرة إسطنبول بأنّها قيم مضافة جديدة تهدف إلى تطوير قدرات دول الخليج العربيّة للعمل المشترك في مجال الدفاع والأمن عن طريق تقديم دعم حلف الناتو الخبرة في مجال التدريب والتخطيط والتنسيق العسكري والاستخباري والمعلوماتي للازمات^(xlv). فتعدد المصالح وتشابكها حدّت بحلف الناتو بالعمل، بعدما توسيع أهدافه، وتحولت من دائرة التعاون في



قضايا الأمن الناعم، لتشمل محاربة الإرهاب، لذا شكلت قوة قوامها ٢١ ألف فرد ، مهمتها الانتسار السريع في أي منطقة يرغب الحلف الوصول إليها، وبمدّة قصيرة^(xlvi).

مبادرة اسطنبول للتعاون تستند إلى مبادئ أساسية تهم الجميع، فهي مبادرة تعاونية مشتركة تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة لحلف الناتو ولدول مجلس التعاون ، وتحقق الموازنة مع المبادرات الدولية الأخرى ، وتهتم مبادرة إسطنبول للتعاون في مجالات متعددة أبرزها :

١. تقديم الاستشارات في مجالات الاصلاح الداعي، والتخطيط ووضع الميزانيات الداعية .
٢. التعاون العسكري لاسيما في مجالات التدريبات العسكرية المختارة.
٣. التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، لاسيما في تبادل المعلومات الاستخبارية التي تسهم بمكافحة الناجزة لدحر الإرهاب .
٤. التعاون المشترك بين الحلف ودول مجلس التعاون لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل .
٥. التعاون المشترك في مجال أمن الحدود، لاسيما بموضوع تهريب الأشخاص والأسلحة الخفيفة ومكافحة المخدرات .
٦. التعاون في التخطيط للحالات الطارئة المدنية ، والمشاركة في إنجاز وتطوير المقررات التدريبية وتنفيذ التمارين المشتركة التي تساعد دول مجلس التعاون في حالات الطوارئ.

بعد المركز الإقليمي لمنظمة حلف الناتو ومبادرة إسطنبول للتعاون المنجز الأول على طريق بناء الشراكة الناجزة ، وأحد أبرز نتائج المبادرة ، فقد وقعت الكويت وحلف الناتو اتفاقية الإنشاء والولاية والتشغيل ، لتأسيس المركز الإقليمي لمنظمة حلف الناتو ومبادرة إسطنبول للتعاون في الكويت الذي افتتح في ٢٤ يناير ٢٠١٧، لتعزيز التعاون المشترك ، وتوثيق التكامل لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه المنطقة لاسيما ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، حيث وصف المركز بأنه ضرورة أساسية في مجال التعاون المشترك لتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

يهدف المركز لبناء علاقة إستراتيجية وشراكة فعالة مع حلف الناتو ودوله ، في مجالات الاستشارات الفنية وإقامة الدورات والتدريبات وورش العمل ، التي تشمل الأمن الإلكتروني وإدارة الأزمات وأمن الطاقة والحوادث والطوارئ الكيمياوية والبيولوجية والشعاعية والنووية والتخطيط للطوارئ المدنية وكل ما من شأنه تطوير قدرات دول المبادرة في مواجهة الأخطار



والتهديدات الإقليمية. فالمركز الإقليمي أنشئ ليس لمرحلة زمنية محددة بل للمساهمة في استقرار المنطقة على المدى الطويل . فالمركز يعد مركزاً إقليمياً يسهم في تقوية العلاقات مع الدول الأعضاء في مبادرة إسطنبول للتعاون، ويسهل التواصل إلى مع الدول الأخرى التي لم تنظم إلى المبادرة .

اقتصرت إنجازات مبادرة إسطنبول للتعاون على تعاون بين الجانبين في برامج التدريب والتبادل الاستخباراتي المعلوماتي لمواجهة الإرهاب ومخاطر الفضاء الإلكتروني . إنّ من مظاهر التعاون تتجلى في إسهامات بعض دول الحلف في بناء القدرات الدفاعية الخليجية، فقد حصلت بعض دول الخليج على نظم تسليح متعددة، ولديها اتفاقيات أمنية وعسكرية فردية على مستوى التعاون العسكري والتسلیح^(xlvii). كما قدم الناتو خبراته في بناء الأجهزة الأمنية، والاستفادة من طريقة تنسيق قوات الحلف، حيث يرى الحلف أن تتوزع القوات إلى عدة أقسام : قوات الرد السريع، وقوات التعزيز والدعم، وقوات المهام المشتركة، بالإضافة إلى قوات الدفاع الأساسية .

وضمن إطار التدريب الأمني والعسكري والاستفادة من تجربة الحلف فقد أنشأت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان كليتين للدفاع الوطني في بهدف تطوير مهارات وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية وزيادة قدرتهم في مجالات تقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي^(xlviii)، كما أجرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٧ العديد من المناورات المشتركة مع حلف الناتو، وشكلت القيادة البحرية لمجموعات التحالف الدولي العسكرية التي كان من أبرز مهامها الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي ، وتأسيس مركز التنسيق البحري المشترك في البحرين، لرصد التحركات الإرهابية والقرصنة البحرية^(xlix) .

تواجده مبادرة إسطنبول للتعاون العديد من الإشكاليات والمعضلات أبرزها :

لا تزال مبادرة إسطنبول تثير الشكوك والمخاوف لدى الدول الخليجية، سواء التي قبلت بها أو المحتفظة عليها، ويتجلى في عدم وضوح الغايات الأساسية التي يطمح الحلف تحقيقها، فهل يعني تشكيل تحالف تشارك فيه دول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب الدولي الذي يحتاج المنطقة وله ارتدادات على الساحة الأوروبية ، أو توسيع التحالف الدولي الموجود بقيادة الولايات المتحدة، وهل هو بديل عن هذا التحالف ، أو يرغب الحلف بأن يكون الحلف قوة عسكرية بمثابة شرطي المنطقة، من خلال توقيع اتفاقيات أمنية ، وقواعد عسكرية تنقل ميزانية دول الخليج، كل ذلك تثير الهواجس الخليجية.

النهج والطريقة المتبعة بالعلاقة والتعاون بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية القائم على نصوص مبادرة إسطنبول التي تتم بصيغة الاتفاقيات الثنائية المنفردة بين حلف



الناتو كمجموعة ، وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الأربع على حدة ، وليس كمجموعة ضمن مجلس واحد . وهذا يعني عدم وجود صيغة موحدة للتعاون المشترك الذي يؤدي بدوره عدم التوصل إلى تنسيق وتفاهمات بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون في مجال الدفاع المشترك . الأمر الذي كان من أبرز الإشكاليّات التي حدت بالسعودية إلى عدم انضمامها للمبادرة . فهي ترغب أن يكون الاتفاق باسم مجلس التعاون وليس لكل دولة على حدة، حتى يؤدي هذا الأمر لتوحيد دول المجلس مجتمعة مع الناتو ضد أي مخاطر تتعرض لها أي دولة خليجية . ولغرض حلّ هذه الإشكالية يجب على حلف الناتو تغيير طريقة التعامل مع دول الخليج العربيّة لمجموعة ضمن إطار مجلس التعاون وليس كدول فرادى ، لكي يكون العمل بين منظمتين دوليتين هما منظمة حلف الناتو ومنظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة .

عدم وجود إجماع خليجيّ على مبادرة إسطنبول للتعاون، فما زالت السعودية وعمان خارج المبادرة، في حين وافقت عليها أربع دول خليجية هي الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر، الأمر الذي يعد من أبرز الإشكاليّات والمعوقات، لاسيما أنّ السعودية تعد الطرف الأقوى والمؤثر في مجلس التعاون، ما زال خارج إطار المبادرة .

التبالين في رؤى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة ، وعدم وجود اتفاق خليجيّ حول القضايا الاستراتيجيّة لاسيما تجاه التهديدات الأمنيّة التي تتعرض لها، التي تتسم بكونها غير ثابتة ومتغيرة حسب تطورات الأوضاع في البيئة المحليّة والإقليميّة والدوليّة ، مثل خطورة التوجّهات الإيرانية في المنطقة .

التبالين في الرؤى الاستراتيجيّة لامن منطقة دول الخليج العربيّ بين أعضاء حلف الناتو، وعدم وجود إجماع في حلف الناتو على كيفية التعامل مع التحديات وطرق مواجهتها . فحلف الناتو يختلف مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّ أيضاً في تحديد طبيعة المهدّدات التي تهدّد أمن الخليج والمنطقة ، فالخطر الإيرانيّ وطموحاته النوويّة تجده بعض الدول الخليجيّة بأنه الأخطر والأكبر والمزعزع للاستقرار، في حين يرى حلف الناتو الإرهاب وارتداداته هو الأخطر إنّ إنجازات مبادرة إسطنبول على مستوى التطبيق العمليّ خلال السنوات الماضية كانت متواضعة ، ولم ترق إلى مستوى الطموح بالنسبة لمسؤولي دول الخليج العربيّ والناتو، فهي غير مقبولة للطرفين ، وهذا يرجع سببه إلى طبيعة العلاقات الثنائيّة بين الحلف ودول المجلس المبنيّة



على أساس فردي ، بدلًا من المعاهدات المتعددة الأطراف التي يكون لدول الخليج رؤية موحدة تجاه المشكلات التي تواجه الطرفين والشراكة الاستراتيجية مع الحلف .
الصعوبات في كيفية تعامل دول مجلس التعاون الخليجي العربية والتنسيق والتوفيق بين التزاماتها في إطار الاتفاقيات الأمنية الثانية المبرمة مع بعض أعضاء الناتو ومنها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ، وكذلك التزاماتهم الأمنية المحلية ضمن إطار مجلس التعاون كاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك ومتطلبات قوات درع الجزيرة ، واستحقاقات مبادرة إسطنبول ، ناهيك عن التطورات المستقبلية في حالة دخول أطراف أخرى غير أعضاء في حلف الناتو قد يقترحها الناتو مستقبلًا "إسرائيل" ، للانضمام إلى مبادرة إسطنبول للتعاون ، إلى جانب الدول الخليجية ، لاسيما أنّ المبادرة موجهة إلى دول الشرق الأوسط وليس إلى دول الخليج العربية فقط .

الخاتمة

في ضوء ما ورد في أثناء البحث لابد من الإشارة إلى جملة من الاستنتاجات التي توصل إليها البحث وبعض التوصيات :
أولاً : الاستنتاجات :

١. تتمثل مبادرة إسطنبول لعام (٢٠٠٤) أعلى مراحل التعاون والشراكة الاستراتيجية بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون ، وذلك لاعتبارات في مقدمتها رغبة الطرفين في تأمين مصالحهما في ضوء تطورات النظام الدولي والفاعلات الإقليمية في المنطقة لاسيما في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة ، إلّا أنها تواجه العديد من المحددات النابعة من الطرفين ، يجب معالجتها .
٢. أسهمت الصراعات الدولية والتوترات الإقليمية في منطقة الخليج العربي بشكل أو آخر في تغيير استراتيجية حلف الناتو بعد إنتهاء الحرب الباردة ، لاسيما أنّ الحلف ينظر إلى منطقة الخليج العربي وأهميتها من حيث الموقع الإستراتيجي بعين الترقب والحذر ، فالتحكم بهذه المنطقة عبر الوجود فيها يعني الخط الدفاعي الأول ضد أي تهديد لمصالح الحلف في المنطقة وما بعد المنطقة في أوروبا عموماً .
٣. إنّ إستراتيجية حلف شمال الأطلسي شهدت تغيرات جوهريّة بعد إنتهاء الحرب الباردة ، لاسيما أعقاب أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، وبروز



التهديدات العابرة للحدود التي أطالت عدداً من أعضاء الحلف ، لاسيما ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذي أوجب تصدي الحلف لهذه الظواهر والتهديدات ، إذ قام حلف الناتو بتعديل مهامه العسكرية لتتضمن أدوات سياسية بالإضافة إلى الأدوات العسكرية ، من خلال إنشاء قوات الرد السريع كآلية مهمة لتنفيذ استراتيجية الحلف ، وطرح مبادرات سياسية مثل مبادرة حوض البحر المتوسط عام ١٩٩٤ ، ومبادرة اسطنبول للتعاون عام ٢٠٠٤ .

٤. إنّ مجلّم التطورات في البيئة الأمنيّة لمنطقة الخليج العربيّ ، أسهمت في دفع حلف الناتو للوجود الفعلي في هذه المنطقة ، بعد إجراء التغيير في هيكلية استراتيجية الحلف تجاه المنطقة .

٥. وجود معوقات وتحديات نابعة من حلف الناتو ودول مجلس التعاون يجب الوقوف عندها وحلّها عبر الحوار المعمق وبناء الثقة .

ثانياً : التوصيات

في ضوء ما ورد آنفًا نوصي بما هو آت :

١. جعل علاقة التعاون بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي ، مبنية على أساس قاعدة العلاقة الثانية للحلف مع المجلس أي (١-١) وليس كما هو القائم (٦-٦) المرفوض من قبل السعودية أكبر الدول الخليجية ، وكذا المنفعة المتبادلة عبر تحمل حلف الناتو التي توجد قوّاته بالمنطقة تمويل هذا الوجود أو جزء منه .
٢. ضرورة التأكيد على عدم السماح لحلف الناتو ودوله بالتدخل بالشؤون الداخلية لدول الخليج والمنطقة.

هوامش البحث:

(i) د. محمد عزيز شكري : الاحلاف والتكتلات في السياسة الدولية ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٧ ، تموز ١٩٧٨ م ، ص ٤٤ .

(ii) المادة الخامسة من اتفاقية معاهدة حلف شمال الاطلسي الناتو لسنة ١٩٤٩ م ، المنشورة على موقع حلف الناتو على شبكة المعلومات الانترنت الرابط <https://www.nato.int>.



- (iii) أمانى زاهر الشرهان : إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج بعد إنهاء الحرب الباردة ، عمان ، رسالة ماجister في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٥ ، ص ٦٣ .
- (iv) محمد السيد سليم : المشاركة الاوربية المتوسطية ، رؤية عربية لميثاق السلام والاستقرار ، سلسلة كراسات إستراتيجية ، رقم ٨٧ ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية ، ٢٠١٠ ، ص ٥٧ .
- (v) صالح المعايطة : متغيرات حلف الناتو ، دراسات إستراتيجية ، كلية الدفاع الوطني ، عمان الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٥ .
- (vi) رضوان العبدالله : تركيا وحلف شمال الأطلسي ، عمان ، الاردن ، المطبعة الوطنية ١٩٩١، ص ١٣ .
- (vii) د. ليلى موسى ، واحمد وهباني : حلف شمال الأطلسي ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥٨ .
- (viii) رضوان العبدالله : مصدر سابق ، ص ١٣ .
- (ix) اميرة البربرى ونبيه اشرف محمد : الحوار المتوسطي في اطار المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ١٨٧ يناير ٢٠١٢ ، ص ٨٧ .
- (x) د. أشرف محمد كشك : حلف الناتو والبرامج النووية الإيرانية : محددات الرؤية وآليات المواجهة ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١٢٥ نوفمبر ٢٠١٧ ، ص ص ٨٣-٨١ .
- (xi) اشرف محمد كشك : من الشركة الجديدة إلى التكامل في الأرمات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٥ ، يونيو ٢٠١١ .
- (xii) د. كريستان كوخ : موقف أوروبا من علاقات دول القوى الإقليمية : ضمانة للاستقرار الإقليمي ، مجلة آراء حول الخليج العدد ١٢٨ ، فبراير ٢٠١٨ ، ص ١٠٢ .
- (xiii) خير سالم ذيابات : دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ١٩٩٠ - ٢٠١٣ ، مجلة دراسات ، كلية العلوم السياسية والاجتماعية ، الجامعة الاردنية ، المجلد ٤٣ العدد ١ ، ٢٠١٦ ، ص ٦٦ .
- (xiv) المصدر السابق ، ص ٦٨ .
- (xv) محمد صفي الدين خربوش : التحدى الإسلامي للهوية الوطنية وإحباط التغير العربي ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٩ ، العدد ١٩٨ ، شرين أوائل اكتوبر ، ٢٠١٤ ، ص ٥ .
- (xvi) صباح نوري العجيلى : الميليشيات الإيرانية عبرة للحدود ، التهديدات والمخاطر ، عمان ، الإردن ، دار آمنة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧ ، ص ١٥ .
- (xvii) د. علي الدين هلال : الأمم المتحدة والاصلاح الصعب ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١٢٩ مارس ٢٠١٨ ، ص ٤٧ .
- (xviii) صباح نوري العجيلى : مصدر سابق ، ص ١٥ .



- (xix) آراء حول الخليج ، العدد ١٢٧ يناير ٢٠١٨ ، ص ٧٧ .
- (xx) عبد الجليل زيد مرهون : أمن الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، بيروت ، دار النهار للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ٨١ .
- (xxi) د. محمد حسون : إستراتيجية حلف الناتو الشرقي أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٤ ، العدد الأول ، ٢٠٠٨ ، ص ٥١٦ .
- (xxii) مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١٢٧ يناير ٢٠١٨ ، ص ٧٨ .
- (xxiii) المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- (xxiv) اشرف محمد كشك : التهديدات الإيرانية لدول مجلس التعاون ، المضامين وآليات المواجهة ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١٠٣ ديسمبر ٢٠١٥ ، ص ٤٦ - ٤٧ .
- (xxv) المصدر نفسه ، ص ٤٦ .
- (xxvi) د.محمد مجاهد الزيات : التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج _ المتغيرات والحلول ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١٠٢ ديسمبر ٢٠١٥ ، ص ١٩ .
- (xxvii) تاج الدين جعفر الطائي : إستراتيجية إيران إتجاه دول الخليج العربي ، دمشق ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٧ ، ص ٩٩ .
- (xxviii) د. اشرف محمد كشك : الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج العربي ، مملكة البحرين نموذجاً ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٥٢ يناير ٢٠٠٩ ، ص ٧٦ .
- (xxix) يونس سامي الداود : التطرف والإرهاب ، طرابلس ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ٢٠١٤ ، ص ٦٦ .
- (xxx) محمد حمزه : مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية ، القاهرة ، وزارة الداخلية المصرية ، ٢٠١٢ ، ص ٥ .
- (xxxi) مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١١٧ مارس ٢٠١٧ ، ص ٩٢ .
- (xxxii) خير سالم ذيبات : دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - ١٩٩٠ - ٢٠١٣ ، مجلة دراسات ، كلية العلوم السياسية والاجتماعية ، الجامعة الأردنية ، المجلد ٤٣ ، العدد ١ ، ٢٠١٦ ، ص ٤٤ .
- (xxxiii) فرج مفتاح فرج أعنيبه : تهديدات الأمن القومي المعاصر ٢٠١٦ - ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية لآداب والعلوم ، ٢٠١٧ ، ص ٦٢ .
- (xxxiv) المصدر نفسه،ص ٦٢ .
- (xxxv) عبد الجليل زيد مرهون : مصدر سابق ، ص ٧٨ .
- (xxxvi) مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٥٢ يناير ٢٠٠٩ ، ص ٥٧ .
- (xxxvii) مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١١٧ مارس ٢٠١٧ ، ص ٩٣ .



- (xxxviii) د. كريستان كوخ : موقف أوروبا من علاقات دول القوى الإقليمية : ضمانة لاستقرار الإقليمي ، مجلة آراء حول الخليج العدد ١٢٨ ، فبراير ٢٠١٨، ص ١٠٢ .
- (xxxix) مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١١٧ مارس ٢٠١٧ ، ص ٩٢ .
- (x) أميرة البربرى ونسبيه اشرف محمد : مصدر سابق ، ص ٨٧ .
- (xi) د. محمد حسون : مصدر سابق ، ص ٥١٧ .
- (xlii) مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١١٧ مارس ٢٠١٧ ، ص ٩٣ .
- (xliii) د. محمد حسون : مصدر سابق،ص ٥١٦ .
- (xlii) عبدالرحمن العطية : كلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر الدوحة ، مؤتمر وزارة الخارجية القطرية للفترة ١١١/٣٠ - ١٢/١ ٢٠٠٥.
- (xlv) نيكولاي دي سانتيس : التحولات التي طرأت على الحلف شمال الأطلسي ، في حسنين توفيق ابراهيم ، وكرستيان كوخ (تحرير) الخليج عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، دبي ، مركز الخليج للباحث ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٧ .
- (xlivi) محمد المصالحة : إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في النظام الدولي الراهن ، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية ، بيروت ، العدد ١٢٤ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٢ .
- (xlvii) مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٥٢ يناير ٢٠٠٩ ، ص ٥٨ .
- (xlviii) أشرف محمد كشك : السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي ، المنامة ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، دراسات استراتيجية ، ٢٠١٤ ، ص ٤٨ .
- (xliix) مجلة آراء حول الخليج ، العدد ١٢٧ يناير ٢٠١٨ ، ص ٥٩ .

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق

١. اتفاقية معاهدة حلف شمال الأطلسي الناتو لسنة ١٩٤٩م، المنشورة على موقع حلف الناتو على شبكة المعلومات الانترنت الرابط .
[/https://www.nato.int](https://www.nato.int)

ثانياً : الكتب العربية

١. أشرف محمد كشك : السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، دراسات استراتيجية، ٢٠١٤ م .

٢. تاج الدين جعفر الطائي : إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دمشق، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٧ م.



٣. رضوان العبدالله : تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، الاردن، المطبعة الوطنية، ١٩٩١ م .
٤. صالح المعايطة : متغيرات حلف الناتو، دراسات استراتيجية، كلية الدفاع الوطني، عمان الاردن، ٢٠٠٩ م .
٥. صباح نوري العجيلي : المليشيات الإيرانية عابرة للحدود، التهديدات والمخاطر، عمان، الأردن، دار أمنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٧ م .
٦. عبد الجليل زيد مرهون : أمن الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، بيروت، دار النهار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ م .
٧. عبد الرحمن العطية : كلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر الدوحة، مؤتمر وزارة الخارجية القطرية للفترة ١١/٣٠ - ٢٠٠٥/١٢/١ .
٨. ليلى موسى، وأحمد وهباني : حلف شمال الأطلسي ، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٨ م .
٩. محمد السيد سليم : المشاركة الاوروبية المتوسطية، رؤية عربية لميثاق السلام والاستقرار، سلسلة كراسات استراتيجية، رقم ٨٧، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، ٢٠١٠ م .
١٠. محمد حمزه : مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية، القاهرة، وزارة الداخلية المصرية، ٢٠١٢ م .
١١. محمد عزيز شكري : الاحلاف والكتلات في السياسة الدولية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٧، تموز ١٩٧٨ م .
١٢. نيكولاي دي سانتيس : التحولات التي طرأت على الحلف شمال الأطلسي، في حسنين توفيق ابراهيم، وكريستان كوخ (تحرير)، الخليج عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٦ م .
١٣. يونس سامي الداود : التطرف والإرهاب، طرابلس، دار الوحدة للطباعة والنشر، ٢٠١٤ م .
- ثالثاً . الرسائل الجامعية



١. أمانى زاهر الشرهان : إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج بعد إنهاء الحرب الباردة، عمان، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥ م.
٢. فرج مفتاح فرج أعنبيه : تهديدات الأمن القومي المعاصر ٢٠٠٣ - ٢٠١٦، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٧ م.

رابعاً : المجالات والدوريات :

١. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الاول، ٢٠٠٨ م.
٢. مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٢ يناير ٢٠٠٩ م.
٣. مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٥، يونيو ٢٠١١ م.
٤. مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٨٧ يناير ٢٠١٢ م.
٥. مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، بيروت، العدد ١٢٤، ٢٠١٢ م.
٦. مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٩، العدد ١٩٨، تشرين أول إكتوبر، ٢٠١٤ م.
٧. مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠٢ ديسمبر ٢٠١٥ م.
٨. مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٠٣ يناير ٢٠١٦ م.
٩. مجلة دراسات، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد ٤٣ العدد ١، ٢٠١٦ م.
١٠. مجلة آراء حول الخليج، العدد ١١٧ مارس ٢٠١٧ م.
١١. مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٢٥ نوفمبر ٢٠١٧ م.
١٢. مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٢٧ يناير ٢٠١٨ م.
١٣. مجلة آراء حول الخليج العدد ١٢٨، فبراير ٢٠١٨ م.
١٤. مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٢٩ مارس ٢٠١٨ م.